LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/12/2012

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حفيظ بنهاشم يدعو الصبار والهبة من أجل التواصل والتفاعل حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط: عبد الحق الريحاني

قال حفيظ بنو هاشم المندوب السامي لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن الظهير الشريف الذي عين به المندوب السامي قد نص على إحداث لجنة بجانبه، تتكلف بمهام التنسيق والتشارك، لكنها للأسف لم تر النور بالرغم من أن المندوبية قد قامت بالواجب وأعدت مشروعا إعداد مشروع المرسوم.

وأضاف المسؤول الأول عن المؤسسات السجينة والسجناء بالمغرب، في لقاء تواصلي وتفاعلي بادر هذا الأخير لعقده أمس بالمعهد العالي للقضاء بالرباط ، ما بين مديري ومديرات المؤسسات السجنية والمسؤولين عن مراكز الحماية التابعة للمندوبية من جهة، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ثم المحجوب الهيبة المندوب السامي لحقوق الإنسان، ووزارة الصحة ومؤسسة الحسن الثاني المهتمة بمجال السجناء، أضاف أنه سبق للمندوبية أن ذكرت الوزير الأول السابق بهذا الأمر، وقد راسلت رئيس الحكومة الحالي في الموضوع، في تعليق على مداخلة للمحجوب الهيبة الذي تطرق فيها لأهمية التنسيق والتشارك ما بين المؤسسات والقطاعات الوزارية المهتمة بالسجون والسجناء.

وأكد الهيبة في هذا اللقاء التفاعلي حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يهم وضعية السجون والسجناء، أن توصيات التقرير تهم بالأساس المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج، لكنها ليست لوحدها، نظرا لأن جزءا كبيرا ومهما منها يتعلق بملاءمة التشريعات والسياسة الجنائية بالبلاد، سواء على مستوى السياسة العقابية أو القواعد والمسطرة الجنائية، معتبرا أن هذا نقاش جار حول إصلاح منظومة العدالة بالمغرب، وأن إصلاح السياسة الجنائية هو المدخل الرئيسي لإصلاح العدالة.

وأشار الهيبة الى أن وظيفة تدبير مؤسسة سجنية هي عمل شاق ومعقد، وغالبا ما لا نرى فيه سوى الجوانب السلبية، كما أنه عمل يستوجب الاهتمام والاعتناء بهؤلاء المشتغلين بالمؤسسات السجنية، وفي السياق ذاته أكد الهبة على انه لابد من وضع برنامج استراتيجي ما بين القطاعات الحكومية والإدارات المعنية بكل مجالات أماكن الحرمان من الحرية وحقوق الإنسان، لتكون الجهود منسقة وتتوفر على نوع من الاستباقية لتجنب عدد من المشاكل والإشكالات المطروحة.

ومن جهته اعتبر محمد الصبار أن تقرير المجلس الوطني ليس بمثابة صك اتهام للمندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بقدر ما هو تقرير بعيون مشتركة من طرف الآخرين، في عصر لم يعد مقبولا فيه أن نغطي على أوضاع معينة ببلادنا في عهد تنقل المعلومة بسرعة فائقة في العالم.

وأضاف الصبار أن التقرير قد خصص توصيات للمندوبية وأخرى متعلقة بوزارة العدل والحريات ، ولكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لم يوجه أية توصية لوزارة العدل لمتابعة الأشخاص أو المؤسسات.

وفي نبرة تبريرية للتخفيف من وقع التقرير على المديرين والمديرات المسيرين للمؤسسات السجنية، قال الصبار إن المؤسسات السجنية جزء من المجتمع المغربي، والمجتمع المغربي مازالت تنخره آفة الرشوة والمحسوبية والزبونية، ...فمن الطبيعي أن نجد حالات من هذا القبيل بهذه لمؤسسات السجنية.

لكن حفيظ بنهاشم لم يدع الأمر يمر هكذا، وعلق على مداخلة الصبار في هذا الشق أمام الحضور على أن المطلوب من المسؤولين عن المؤسسات السجنية التقيد بالقانون والتعامل على قدم المساواة، وأن الرشوة من غير المقبول والقانوني أن تكون داخل المؤسسات السجنية.

بنهاشم يهاجم مديري السجون

المندوب العام لإدارة السجون اتفق مع ما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هاجم حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، مديري مختلف السجون المعنية بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي وقف على حالات التعذيب والاكتظاظ وانتهاك العرض تعرض لها سجناء بمختلف المؤسسات السجنية، مؤكدا أنه لا يمكن نفي والتغطية على أمور ظاهرة للعيان، "سواء تعلق الأمر بخصاص في الولوج إلى الخدمات الطبية أو النظافة وحتى ظروف عيش النزلاء"، مبررا ذلك بأن غالبية السجون قديمة وبعضها بحاجة إلى ترميم، في الوقت الذي انتهت فيه صلاحية البعض الآخر.

ونفى مديرو السجون، بحضور محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الأربعاء) بالمعهد العالي للقضاء بالرباط، جملة وتفصيلا، ما ورد في تقرير المجلس حول التجاوزات التي طالت سجناء عكاشة وتولال 2 وعين قادوس وانزكان والسجن المحلي للعيون والمركزي للقنيطرة وأوطبطا 1 لكن بنهاشم طالبهم بعدم الاكتفاء بانتظار التوصل بشكايات "فأنتم لن تحصلوا عليها أبدا، وإذا كان من حقكم وواجبكم الدفاع عن موظفي المؤسسة التي تديرونها، فمن واجبكم أيضا القيام بزيارات، شخصيا، والاطلاع على أحوال النزلاء"، بعد أن نفى مدير سجن عين قادوس تعرض النزلاء الذين تم الاستماع إليهم من قبل لجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى معاملات انتقامية.

وخاطب بنهاشم، في الندوة السنوية التي خصصتها المندوبية هذه المرة للرد على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المديرين الإقليميين، مطالبا إياهم، بإيفاده بتقارير شهرية تفصيلية عن أوضاع المؤسسات السجنية التي تقع تحت مسؤوليتهم، مضيفا، "أنا أتفق تماما مع ما جاء في تقرير المجلس الوطني، على الأقل في جزء كبير مما ورد، ونحن نعمل على تدارك كل المشاكل التي يعانيها القطاع، فلا أحد يمكنه أن ينفي وجود الرشوة مثلا، وهناك مشكل حقيقي في الولوج إلى الخدمات الطبية، ذلك أن مراقبة سير المصحات داخل السجون ضعيفة، وحقيقة الأطباء لا يلتزمون بالحضور اليومي، ما جعلنا نوكل هذه المهمة إلى وزارة الصحة، بزيارات إلى المؤسسات السجنية هي لجنة مبتدئة، وكانت تظن أن السجون لا توجد بها مشاكل، وبالتالي ما وضعته كاتهامات ولوم للمؤسسة، نعتبره نحن واقعا معيشا، نعمل على تداركه من خلال العديد من الإجراءات، فضلا عن أن السجون التي كانت محط مساءلة، سجون قديمة، وجلها إما سيغلق، أو سنضيف إليه جناحات إضافية".

وبعدما نفى جميع المديرين ما ورد في تقرير مندوبية السجون من تعذيب واغتصاب وحرمان من الوجبات والأغطية والفسحة وتمييز في الاستحمام، والولوج إلى الخدمات الطبية وغياب النظافة وتهالك البنيات التحتية، أكد المندوب العام لإدارة السجون وجود بعض الادعاءات المجانبة للصواب، مؤكدا ما قاله حسن الطلبة، مدير سجن تولال 2 بخصوص تعرض معتقلي السلفية الجهادية إلى هتك العرض، "إذ أخضعتهم النيابة العامة التي فتحت تحقيقا في الموضوع للفحص الطبي، فتبين أن ادعاءاتهم بتعرضهم للتعذيب مجرد كذب، وهذه الحقيقة اعترف بها المحامي عبد الصمد الادريسي، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في البرلمان، عندما قال إن السجناء كذبوا عليه".

من جهته، سارع الصبار إلى تأكيد أن تقرير المجلس لا يرمي إلى توجيه الاتهامات ضد المندوبية، "بل على العكس، نعلم العمل الذي تقومون به ونعرف صعوبة المزاوجة بين تطبيق القانون واتخاذ الحيطة والحذر وبين احترام حقوق السجناء"، لكن الرشوة والمحسوبية والزبونية موجودة داخل السجون، إذ "من الطبيعي أن تكون هذه الظواهر في السجون لأنها موجودة في المجتمع، والطاقة الاستيعابية للسجون أقل مرتين من عدد السجناء الموجودين حاليا في المؤسسات السجنية المغربية".

حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون (أرشيف)

هجر المغلي

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

محمد الصبار يقول إن 50 في المائة من السجناء احتياطيون

مدير السجون يلقي باللوم على الحكومة لعدم إصدار مرسوم لجنة التفاعل

الرباط: الحسين ادريسي

دافع حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، عن موظفيه بمختلف السجون، قائلا: «إن دور الموظف داخل السجن هو القيام بحفظ الأمن داخل المؤسسة السجنية، من أجل تطبيق عقلاني للقانون». ولم يعقب بنهاشم، في يوم دراسي أمس بالرباط عقدته المندوبية العامة للسجون حول مضامين ما ورد في التقريرين الصادرين، سواء عن لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، أو عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واصفا كلا التقريرين بـ«الهامين» وبـ«أن مضمونهما يسائلنا جميعا». وقال بنهاشم: «إننا نأخذ بعين الجد كل ما ورد في التقريرين، مع إبداء ملاحظات حولهما». وتخص الملاحظة التي تبديها إدارة السجون على مثل هذه التقارير، في اعتماد مصدر واحد هم السجناء، «وهذا يدفعنا إلى اعتبار هذا المصدر غير كاف في عملية التحري، حتى لا يقع ظلم أو حيف في حق الموظفين»، يقول بنهاشم.

من جهته، دعا المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، إلى وجوب تفاعل المندوبية العامة للسجون مع ما ورد في التقارير المذكورة، وما تكتبه الصحافة إلى جانب تقرير المحقق الأممي لمناهضة التعذيب خوان ماندين، الذي زار سجونا ومستشفيات للأمراض العقلية بالمغرب، في شتنبر الماضي. وذلك حتى لا تبقى توصيات هذه التقارير مجرد حبر على ورق، على حد تعبير المندوب الوزاري.

وأوضح المحجوب الهيبة أن المندوبية العامة لإدارة السجون ليست وحدها المعنية بتطوير المؤسسات السجنية، وإحداث تغييرات داخل السجون، مشيرا إلى أن البرلمان باعتباره السلطة التشريعية، ووزارة العدل، مطالبين ببلورة سياسة جنائية تعيد النظر في الجوانب السلبية للقانون العقابي، الذي يبدو، حسب المندوب الوزاري، أنه فشل في تكوين وإصلاح سلوك السجناء، بعد إطلاق سراحهم وعودتهم إلى الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وقال المحجوب الهيبة، في تصريح خص به «الأخبار»، إنه استحسن مذكرات السجن التي كتبها مدير الصحيفة رشيد نيني، وإنه سيعطي رأيه النهائي بمجرد الانتهاء من قراءة كل حلقاتها.

وفي معرض حديثه عن التحديات المطروحة، والتي ينبغي رفعها لتحسين واقع السجون وأوضاع السجناء معا، دعا الهيبة الإعلام والصحافة المغربية إلى مواكبة دائمة للمؤسسات السجنية، لرفع الحواجز النفسية بين المجتمع والسجناء، وتسهيل اندماجهم بعد مغادرة أسوار السجن.

وهنا انبرى حفيظ بنهاشم للدفاع مجددا عن المندوبية العامة لإدارة السجون، قائلا: «إن البرنامج التفاعلي مع السجناء لم يغفله مضمون الظهير الشريف الذي تأسست بمقتضاه المندوبية، إذ نص الظهير، حسب بنهاشم، على إحداث لجنة بجانب المندوب العام تكون مهمتها القيام بهذا الدور التفاعلي». وتأسف بنهاشم في ذات الوقت، لكون هذه اللجنة لم تر النور بعد، رغم إعدادنا لهذا المرسوم، وتذكير الحكومة به. وقال إن حوالي 15 قطاعا حكوميا معني بهذا المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة المذكورة، إلا أن بعض القطاعات الحكومية لم يسمها بنهاشم، لم تتجاوب بعد مع إحداث لجنة التفاعل.

وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن إعادة النظر في واقع السجون والسجناء، تقتضي اعتمادات مالية إضافية في ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، وإعادة النظر في الاعتقال الاحتياطي، بدليل أن حوالي 50 في المائة من السجناء معتقلون على ذمة التحقيق، ومنهم من قضى 5 سنوات ولم يحاكم بعد، ومن بين هؤلاء السجناء احتياطيا من يخرج ببراءة من السجن، وهذا يربطه الصبار بتراكم الملفات وبطء القضاء.

بنهاشم يحاكم تقرير اليازمي والصبار عن فظاعات السجون

■ الرباط **محمد أسعدي** ■

التقرير «الرسمي» الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الممارسات الحاطة بالكرامة، من تعذيب وتجويع وتعرية وانتهاكات لحقوق الإنسان بالسجون المغربية، لم يمر دون رد من قبل مديري المؤسسات السجنية، وعلى رأسهم المندوب السامي للسجون، حفيظ بنهاشم، الذي جمع مديري سجون: عكاشة، وتولال 2، وعين قادوس، وانزكان، والعيون، وقد نفوا جميعا ما ورد في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقال المندوب العام للسجون إن «المندوبية أخذت ما جاء في التقرير على محمل الجد، وإن من واجبها الدفاع عن موظفيها حتى لا يتعرضوا للإجحاف والظلم»، مضيفا: «أتينا بهم اليوم ليمثلوا أمام معدي التقرير لدحض بعض الادعاءات الموجهة إلى السجون».

من جانبه، قال الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن تقرير المجلس ليس صك اتهام ضد مندوبية السجون، لكنه حذر، في المقابل، من الآثار الوخيمة لاستمرار الممارسات الشائنة في سجون المغرب، قائلا: «ما فشلت فيه البوليساريو ستنجح فيه إذا لم توقفوا ما يحدث في السجون».

● التفاصيل ص 2

الصبار: «ما فشلت فيه البوليساريو ستنجح فيه إذا لم توقفوا ما يحدث في السجون»

بنهاشم يجمع مدراء السجون ويعقد محاكمة لتقرير اليازمي والصبار

■ الرباط . **محمد أسعدي** ■

بعد التقرير الصادم الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون، عقد حفيظ بنهاشم، أمس الأربعاء، بالمجلس الأعلى للقضاء، ما يشبه جلسة محاكمة لكل من محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان. واستغل بنهاشم، الندوة السنوية التي تنظمها المندوبية العامة للسجون، لاستضافة العشرات من مدراء السجون المغربية، من أجل الرد على كل النقاط الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأمام أعين معدي التقرير، تناول الكلمة كل من مدراء سجون: عكاشة، تولال2، عين قادوس، إنزكان، والسجن المحلي للعيون... ونفوا جميعا ما ورد في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في السجون من تعذيب واغتصاب وحرمان من الوجبات والأغطية والفسحة، وغيرها من أشكال المعاملة الحاطة بالكرامة الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقال المندوب العام للسجون، إن «المندوبية أخذت بجدية ما جاء في التقرير، ومن واجبها الدفاع عن موظفيها حتى لا يتعرضوا للإجحاف والظلم»، مضيفا: «أتينا بهم اليوم لدحض بعض الادعاءات الموجهة للسجون أمام معدي التقرير».

وفي كلمته، أشار إلى أن ما يروج له «بعض» السجناء غير صحيح، «وقد ثبت ذلك في سجن تولال 2، حيث أخضع بعض المعتقلين في ملف الإرهاب إلى للفحص الطبي، فتبين أن ادعاءاتهم بتعرضهم للتعذيب مجرد كذب»، مردفا: «هذه الحقيقة اعترف بها عبد الصمد الإدريسي، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في البرلمان، عندما قال بأن السجناء كذبوا عليه». من جهته، حاول محمد الصبار التخفيف من وقع التقرير الأسود الذي أصدره حول وضعية السجون، مبرزا أن «التقرير ليس صك اتهام ضد المندوبية، نحن نعرف صعوبة المزاوجة بين تطبيق القانون واتخاذ الحيطة والحذر وبين احترام حقوق السجناء».

وأضاف أن «ما يمارس في السجون يشوه صورة المغرب في الخارج، وهو ما تبحث عنه البوليساريو منذ مدة»، موجها خطابه إلى مدراء السجون قائلا إن «ما فشلت فيه البوليساريو ستنجح فيه إذا لم توقفوا ما يحدث في السجون».

وشدد الصبار على أن الرشوة والمحسوبية والزبونية موجودة داخل السجون، مستدركا أنه «من الطبيعي أن تكون هذه الظواهر في السجون لأنها موجودة في المجتمع». غير أن بنهاشم تدخل ليعبر عن رفضه لاتهام الصبار، مشيرا إلى أنه «ليس كل ما هو موجود من اختلالات في المجتمع مفروض أن يكون في السجن، لأن السجن فضاء مغلق، وأؤكد لك أنه ليس عندنا طبقية ولا محسوبية ونتعامل بالمساواة مع جميع السجناء».

وتابع الصبار أن «الطاقة الاستيعابية للسجون أقل مرتين من عدد السجناء الموجودين حاليا في المؤسسات السجنية المغربية»، مؤكدا على أن «الاكتظاظ يؤدي إلى صعوبة الإدماج مما يقود إلى حالات العود، حتى أصبح بعض المعتقلين زبناء أوفياء للسجون، كما يؤدي الاكتظاظ إلى الأمراض المعدية».

ونبه إلى ضرورة معالجة مشكل الاكتظاظ بسن العقوبات البديلة لأنه «لا يعقل أن يكون عدد المعتقلين الاحتياطيين يساوي عدد السجناء». داعيا إلى «الرفع من ميزانية المندوبية العامة للسجون من أجل دفعها لاستعمال أجهزة السكانير لمنع دخول المواد الممنوعة إلى الفضاءات السجنية، ونشر التكوين المهني والإدماج للسجناء».

وفي معرض جوابه على نفي مديري السجون لما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد المحجوب الهيبة على أن «هذا الحوار اليوم يعني وجود نية في الإصلاح والنهوض بطرق معاملة السجناء»، مضيفا أن «التقارير المقبلة حول السجون سوف تتجاوز مرحلة الوصف إلى عرض الإثباتات حول وضعية السجون».

وأشار إلى ضرورة التفكير في وضع كاميرات في الأجنحة المخصصة للسجناء رغم ما يطرحه ذلك من الحفاظ على الحياة الخاصة، مؤكدا على «ضرورة فتح السجون أكثر أمام الإعلام حتى لا يتم إصدار تقارير صادمة في المستقبل».

كلام الصورة

حوار هادئ بين عبد العزيز أفتاتي برلماني البيجيدي المثير للجدل ونبيل بنعبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة على مرأى ومسمع عبد الله بوانوا رئيس الفريق النيابي للعدالة والتنمية

الصبار: تقريرنا حول السجون لم يكن صك اتهام لأي أحد

الرباط
محمد الرسمي

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تقرير المجلس حول الأوضاع داخل السجون المغربية لم يكن صك اتهام لأي أحد، «بقدر ما كان محاولة لتحمل المسؤولية بصفة مشتركة بين كافة المتدخلين في قطاع السجون، عوض إلقاء كافة المسؤولية على المندوبية العامة للسجون، في إطار الانفتاح الذي أصبحت تعرفه المؤسسات السجنية في الوقت الراهن».

وأضاف الصبار، خلال اليوم الدراسي الذي نظمته المندوبية العامة للسجون يوم أمس بالرباط، أن إصلاح قطاع السجون جزء من ورش إصلاح العدالة الذي فتح بالمغرب، «لأنه من الطبيعي أن تخترق كل الظواهر السلبية التي تنخر المجتمع المغربي المؤسسات السجنية، بما فيها ظواهر الرشوة والمحسوبية والزبونية، وأيضا ما يقع من اعتداءات على رجال الحراسة داخل السجون، ودورنا جميعا هو محاولة القضاء على هذه الظواهر».

واعتبر الصبار أن ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون أصل كافة المشاكل، وهو ما يستدعي مراجعة مجموعة من المسببات لهذه الظاهرة، «نجد على رأسها مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي واستبدالها بالعقوبات البديلة، ومراجعة معايير استفادة السجناء من العفو، وهو ما يستدعي تدخلا عاجلا من طرف البرلمان لمراجعة هذه المقتضيات القانونية، وتشريع قوانين أخرى تساعد على التخفيف من ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون».

كما طالب الصبار بالرفع من المستوى المادي والاجتماعي لموظفي المندوبية العامة لإدارة السجناء، عبر الرفع من الميزانية المخصصة لها في قانون المالية، «إذ لا يمكن لنا أن نطلب منها الرفع من الخدمات المقدمة للسجناء دون تمكينها من الميزانية الكافية لذلك، وهو ما سيمكنها مستقبلا من الاستجابة للتوصيات التي ذيلنا بها تقريرنا حول المؤسسات السجنية».

من جهته، قال حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إنه لن يسمح باستمرار الظواهر السلبية التي وقف عليها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان داخل السجون، «وهذا اللقاء الدراسي الذي جمع مختلف المتدخلين في قطاع السجون، هو أكبر دليل على أننا حريصون على متابعة توصيات هذا التقرير، عكس ما يروجه البعض عن كون توصياته ستظل حبرا على ورق».

من جهته، أكد بنهاشم أن المندوبية حريصة على أن يكون موظفوها منضبطين بمقتضيات القانون، «لكننا في نفس الوقت مصرون على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته، ونحن من جهتنا سنفتح المجال أمام موظفينا للدفاع عن أنفسهم أمام شكايات أغلبها كيدية، ومن ثبتت في حقه تهمة من التهم، فلا أحد سيمنع من عرضه على القضاء ليقول كلمته فيه».

الصبار: تقريرنا بشأن السجون المغربية لم يكن صك اتهام لأي أحد

2012 - 12 - 05

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن التقرير حول السجون لم يكن صك اتهام لأي أحد، " بقدر ماكان محاولة لتحمل المسؤولية بصفة مشتركة، بين كافة المتدخلين في قطاع السجون، عوض إلقاء كافة المسؤولية على مندوبية السجون، في إطار الانفتاح الذي أصبحت تعرفه المؤسسات السجنية في الوقت الراهن".

وأضاف الصبار، خلال اليوم الدراسي، الذي نظمته المندوبية العامة للسجون اليوم بالرباط، حسب يومية " المساء"، أن إصلاح قطاع السجون جزء من ورش إصلاح العدالة الذي فتح بالمغرب، " لأنه من الطبيعي أن تخترق كل الظواهر السلبية التي تنخر المجتمع المغربي المؤسسات السجنية، بما فيها ظواهر الرشوة والمحسوبية والزبونية، وأيضا مايقع من اعتداءات على رجال الحراسة داخل السجون، ودورنا جميعا هو محاولة القضاء على هذه الظواهر".

واعتبر الصبار، أن ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون أصل كافة المشاكل، وهو مايستدعي مراجعة مجموعة من المسببات لهذه الظاهرة،" نجد على رأسها مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي واستبدالها بالعقوبات البديلة، ومراجعة معايير استفادة السجناء من العفو، وهو مايستدعي تدخلا عاجلا من طرف البرلمان، لمراجعة هذه المقتضيات القانونية، وتشريع قوانين أخرى تساعد على التخفيف من ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون".

*تعليق الصورة: محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

حفيظ بنهاشم الصبار والهبة في لقاء تواصلي حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن وضعية السجون والسجناء

05/12/2012

أفصح حفيظ بنو هاشم المندوب السامي لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن الظهير الشريف الذي عين به المندوب السامي قد نص على إحداث لجنة بجانبه تتكلف بمهام التنسيق والتشارك، لكنها للأسف لم تر النور بالرغم من أن المندوبية قد قامت بالواجب وأعدت مشروعا إعداد مشروع المرسوم.

وأضاف المسؤول الأول عن المؤسسات السجينة والسجناء بالمغرب، في لقاء تواصلي وتفاعلي بادر هذا الأخير لعقده اليوم الاثنين بالمعهد العالي للقضاء بالرباط، مابين مديري ومديرات المؤسسات السجنية والمسؤولين عن مراكز الحماية التابعة للمندوبية من جهة، و محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ثم المحجوب الهبة المندوب السامي لحقوق الإنسان، ووزارة الصحة ومؤسسة الحسن الثاني المهتمة بمجال السجناء، أضاف أنه سبق للمندوبية أن ذكرت الوزير الأول السابق بهذا الأمر وقد راسلت رئيس الحكومة الحالي في الموضوع، في تعليق على مداخلة للمحجوب الهبة الذي تطرق فيها لأهمية التنسيق والتشارك ما بين المؤسسات والقطاعات الوزارية المهتمة بالسجون والسجناء.

وشدد الهبة في هذا اللقاء التفاعلي حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يهم وضعية السجون والسجناء، أن توصيات التقرير تهم بالأساس المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج ، لكنها ليست لوحدها، نظرا لأن جزء كبير ومهم منها يتعلق بملائمة التشريعات والسياسة الجنائية بالبلاد سواء على مستوى السياسة العقابية أو القواعد والمسطرة الجنائية، معتبرا أن هذا نقاش جاري حول إصلاح منظومة العدالة بالمغرب وان إصلاح السياسة الجنائية هي المدخل الرئيسي لإصلاح العدالة.

وأشار الهبة أن وظيفة تدبير مؤسسة سجنية هو عمل شاق ومعقد، وغالبا ما نرى فيه سوى الجوانب السلبية، كما أنه عمل يستوجب الاهتمام والاعتناء بهؤلاء المشتغلين بالمؤسسات السجنية، وفي السياق ذاته أكد الهبة على انه لابد من وضع برنامج استراتيجي ما بين القطاعات الحكومية والإدارات المعنية بكل مجالات أماكن الحرمان من الحرية وحقوق الإنسان، لتكون الجهود منسقة وتتوفر على نوع من الاستباقية لتجنب عدد من المشاكل والإشكالات المطروحة.

ومن جهته اعتبر محمد الصبار أن تقرير المجلس الوطني ليس بمثابة صك للاتهام للمندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بقدر ما هو تقرير بعيون مشتركة من طرف الآخرين، في عصر لم يعد مقبولا فيه أن نغطي على أوضاع معينة ببلادنا في عهد تنقل المعلومة بسرعة فائقة في العالم.
وأضاف الصبار أن التقرير قد خصص توصيات للمندوبية وأخرى متعلقة بوزارة العدل والحريات ولكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره لم يوجه أية توصية لوزارة العدل لمتابعة الأشخاص أو المؤسسات، وفي نبرة تبريرية للتخفيف من وقع التقرير على المديرين والمديرات المسيرة للمؤسسات السجنية، قال الصبار أن المؤسسات السجنية جزء من المجتمع المغربي ، والمجتمع المغربي لازالت تنخره آفة الرشوة والمحسوبية والزبونية، ...فمن الطبيعي أن نجد حالات من هذا القبيل بهذه لمؤسسات السجنية.

لكن حفيظ بنهاشم لم يقبل بتفويت هذا الأمر، وعلق على مداخلة الصبار في هذا المستوى، أن المطلوب من المسؤولين على المؤسسات السجنية التقيد بالقانون والتعامل على قدم المساوات، وان الرشوة من غير المقبول والقانوني أن تكون داخل المؤسسات السجنية.

بنهاشم يعِد بتنفيذ توصيات تقرير الCNDH

05/12/2012

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حفيظ بنهاشم، إن المندوبية تلتزم بالتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقرير لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان حول السجون، مشيرا أنه ستتم مساءلة كل من ثبتت في حقه الاتهامات التي أوردها التقريران.

وأوضح بنهاشم ، في لقاء تواصلي مع مديري المؤسسات السجنية والمديرين الجهويين اليوم الأربعاء بالرباط، أن المندوبية ستتابع التحري للوقوف على الحقيقة في ما أشارت اليه هذه التقارير معتبرا أن الأمر يتعلق بتقريرين ''جاءا بنظرة واحدة هي نظرة السجناء وكان ينقصهما وجهة نظر مسؤولي المؤسسات السجنية وموظفيها ''.

وأقر المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوجود ''مشاكل'' بالمؤسسات السجنية تتسبب أحيانا في حصول مواجهات بين السجناء وموظفي المؤسسات السجنية، داعيا إلى ''تطبيق عقلاني للقوانين والمساطر''.

من جهته، قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، في كلمة مماثلة، إن السياسة السجنية وتدبير السجون باتت اليوم موضع نقاش عمومي ''سليم وحقيقي ومفيد'' ، مضيفا أن المغرب دخل عهد ''سياسة سجنية حديثة'' وأن التراكم الحاصل على هذا المستوى يشهد تطورا من خلال الدور الذي تضطلع به المؤسسات الرقابية في هذا الشأن.

في سياق ذي صلة، ذكر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار أنه يتعين معالجة مسألة الاكتظاظ بالسجون المغربية باعتبارها الاشكالية الأم ونهج سياسة سجنية تقوم في ذات الوقت على الردع والإصلاح والإدماج فضلا عن التفكير في خارطة طريق ووضع بدائل من ضمنها الرفع من ميزانية المندوبية.

بنهاشم يتوعد بمساءلة مديري السجون الذين تثبت في حقهم "الاتهامات" بالمساءلة

الخميس, 06/12/2012

قال حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إن الإدارة ستسائل كل مدير مؤسسة سجنية أو مدير جهوي ممن ثبتت في حقه الاتهامات التي أوردها تقريرا المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقرير لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان حول السجون.

جاء ذلك، الأربعاء 5 دجنبر 2012 بالرباط، في لقاء تواصلي مع مديري المؤسسات السجنية والمديرين الجهويين.

وفيما أشار بنهاشم إلى أن التقريرين "جاءا بنظرة واحدة هي نظرة السجناء وكان ينقصهما وجهة نظر مسؤولي المؤسسات السجنية وموظفيها"، شدد، مع ذلك، على أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تثمن التقريرين وتلتزم بتوصياته.

وأضاف أن المندوبية ستتابع التحري للوقوف على الحقيقة في ما أشار إليه التقريران، "وستسير دائما على نهج تطبيق الدستور والتوجيهات الملكية والقوانين الوطنية والدولية التي وافق عليها المغرب في ما يخص السجناء".

وفي الوقت الذي أقر بوجود مشاكل بالمؤسسات السجنية "تتسبب أحيانا في حصول مواجهات بين السجناء وموظفي المؤسسات السجنية"، دعا بنهاشم إلى الامتثال إلى القانون داخل المؤسسات السجنية درءا للفوضى، كما دعا مديري هذه المؤسسات إلى السهر على تطبيق "تطبيق عقلاني للقوانين والمساطر".

بنهاشم يدعو الى تطبيق القانون داخل المؤسسات السجنية و يتوعد المخالفين

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج حفيظ بنهاشم. أن المندوبية تلتزم بالتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقرير لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان حول السجون.
وأوضح بنهاشم . في لقاء تواصلي مع مديري المؤسسات السجنية والمديرين الجهويين. إن المندوبية "تثمن التقريرين وتلتزم بالتوصيات" التي جاءت فيهما . مبرزا أنه ستتم مساءلة كل من ثبتت في حقه الاتهامات التي أوردها التقريران.

وأضاف أن المندوبية ستتابع التحري للوقوف على الحقيقة في ما أشارت اليه هذه التقارير . وستسير دائما على نهج تطبيق الدستور والتوجيهات الملكية والقوانين الوطنية والدولية التي وافق عليها المغرب في ما يخص السجناء . مبرزا أن الأمر يتعلق بتقريرين "جاءا بنظرة واحدة هي نظرة السجناء وكان ينقصهما وجهة نظر مسؤولي المؤسسات السجنية وموظفيها ".

ودعا إلى الامتثال إلى القانون داخل المؤسسات السجنية درءا للفوضى. مضيفا أنه يتعين على مديري هذه المؤسسات السهر على تطبيق القوانين.

وأقر المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوجود "مشاكل" بالمؤسسات السجنية تتسبب أحيانا في حصول مواجهات بين السجناء وموظفي المؤسسات السجنية . داعيا إلى "تطبيق عقلاني للقوانين والمساطر".

من جهته. قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة. في كلمة مماثلة. إن السياسة السجنية وتدبير السجون باتت اليوم موضع نقاش عمومي "سليم وحقيقي ومفيد" . مضيفا أن المغرب دخل عهد "سياسة سجنية حديثة" وأن التراكم الحاصل على هذا المستوى يشهد تطورا من خلال الدور الذي تضطلع به المؤسسات الرقابية في هذا الشأن.

ودعا إلى وضع برنامج استراتيجي يهدف إلى خلق تفاعل بين القطاعات الحكومية المعنية بمجالات "أماكن الحرمان من الحرية" من جهة وآليات حماية حقوق الانسان من جهة أخرى . وإلى رفع تحدي الوسائل والإمكانيات والتكوين بالمؤسسات السجنية.

المندوبية بنهاشم تلتزم بتوصيات تقريري المجلس الوطني لحقوق الانسان والبرلمان حول السجون

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج السيد حفيظ بنهاشم ، اليوم الأربعاء بالرباط ، إن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تلتزم بالتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقرير لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان حول السجون.

وأوضح السيد بنهاشم ، في لقاء تواصلي مع مديري المؤسسات السجنية والمديرين الجهويين، إن المندوبية "تثمن التقريرين وتلتزم بالتوصيات" التي جاءت فيهما ، مبرزا أنه ستتم مساءلة كل من ثبتت في حقه الاتهامات التي أوردها التقريران.

وأضاف أن المندوبية ستتابع التحري للوقوف على الحقيقة في ما أشارت اليه هذه التقارير ، وستسير دائما على نهج تطبيق الدستور والتوجيهات الملكية والقوانين الوطنية والدولية التي وافق عليها المغرب في ما يخص السجناء ، مبرزا أن الأمر يتعلق بتقريرين "جاءا بنظرة واحدة هي نظرة السجناء وكان ينقصهما وجهة نظر مسؤولي المؤسسات السجنية وموظفيها ".

ودعا إلى الامتثال إلى القانون داخل المؤسسات السجنية درءا للفوضى، مضيفا أنه يتعين على مديري هذه المؤسسات السهر على تطبيق القوانين.

وأقر المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوجود "مشاكل" بالمؤسسات السجنية تتسبب أحيانا في حصول مواجهات بين السجناء وموظفي المؤسسات السجنية ، داعيا إلى "تطبيق عقلاني للقوانين والمساطر".

من جهته، قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، في كلمة مماثلة، إن السياسة السجنية وتدبير السجون باتت اليوم موضع نقاش عمومي "سليم وحقيقي ومفيد" ، مضيفا أن المغرب دخل عهد "سياسة سجنية حديثة" وأن التراكم الحاصل على هذا المستوى يشهد تطورا من خلال الدور الذي تضطلع به المؤسسات الرقابية في هذا الشأن.

ودعا إلى وضع برنامج استراتيجي يهدف إلى خلق تفاعل بين القطاعات الحكومية المعنية بمجالات "أماكن الحرمان من الحرية" من جهة وآليات حماية حقوق الانسان من جهة أخرى ، وإلى رفع تحدي الوسائل والإمكانيات والتكوين بالمؤسسات السجنية.

بدوره ، ذكر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار أنه يتعين معالجة مسألة الاكتظاظ بالسجون المغربية باعتبارها الاشكالية الأم ونهج سياسة سجنية تقوم في ذات الوقت على الردع والإصلاح والإدماج فضلا عن التفكير في خارطة طريق ووضع بدائل من ضمنها الرفع من ميزانية المندوبية.

وأفاد مدير الأوبئة بوزارة الصحة السيد عمر المنزهي أن الوزارة بلورت اتفاقية شراكة مع المندوبية ، تقوم بالخصوص على مرتكزات دستورية وحقوقية ، تتوخى تكريس حق السجناء في العلاج.

وأضاف أن هذه الاتفاقية حددت العديد من الميادين المعنية بالشراكة هي التكفل الطبي والجراحي للسجناء ومحاربة الأمراض ذات الأولوية (السيدا، السل ، السرطان...) والمحافظة على صحة الأم والطفل السجينين ، فضلا عن مجالات التربية الصحية والتأطير.

حفيظ بنهاشم يدعو الى تطبيق القانون داخل المؤسسات السجنية و يتوعد المخالفين

05/12/2012

قال المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج السيد حفيظ بنهاشم ، اليوم الأربعاء بالرباط ، إن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تلتزم بالتوصيات التي جاءت في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقرير لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان حول السجون.

وأوضح السيد بنهاشم ، في لقاء تواصلي مع مديري المؤسسات السجنية والمديرين الجهويين، إن المندوبية "تثمن التقريرين وتلتزم بالتوصيات" التي جاءت فيهما ، مبرزا أنه ستتم مساءلة كل من ثبتت في حقه الاتهامات التي أوردها التقريران.

وأضاف أن المندوبية ستتابع التحري للوقوف على الحقيقة في ما أشارت اليه هذه التقارير ، وستسير دائما على نهج تطبيق الدستور والتوجيهات الملكية والقوانين الوطنية والدولية التي وافق عليها المغرب في ما يخص السجناء ، مبرزا أن الأمر يتعلق بتقريرين "جاءا بنظرة واحدة هي نظرة السجناء وكان ينقصهما وجهة نظر مسؤولي المؤسسات السجنية وموظفيها ".

ودعا إلى الامتثال إلى القانون داخل المؤسسات السجنية درءا للفوضى، مضيفا أنه يتعين على مديري هذه المؤسسات السهر على تطبيق القوانين.

وأقر المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوجود "مشاكل" بالمؤسسات السجنية تتسبب أحيانا في حصول مواجهات بين السجناء وموظفي المؤسسات السجنية ، داعيا إلى "تطبيق عقلاني للقوانين والمساطر".

من جهته، قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، في كلمة مماثلة، إن السياسة السجنية وتدبير السجون باتت اليوم موضع نقاش عمومي "سليم وحقيقي ومفيد" ، مضيفا أن المغرب دخل عهد "سياسة سجنية حديثة" وأن التراكم الحاصل على هذا المستوى يشهد تطورا من خلال الدور الذي تضطلع به المؤسسات الرقابية في هذا الشأن.

ودعا إلى وضع برنامج استراتيجي يهدف إلى خلق تفاعل بين القطاعات الحكومية المعنية بمجالات "أماكن الحرمان من الحرية" من جهة وآليات حماية حقوق الانسان من جهة أخرى ، وإلى رفع تحدي الوسائل والإمكانيات والتكوين بالمؤسسات السجنية.

بدوره ، ذكر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار أنه يتعين معالجة مسألة الاكتظاظ بالسجون المغربية باعتبارها الاشكالية الأم ونهج سياسة سجنية تقوم في ذات الوقت على الردع والإصلاح والإدماج فضلا عن التفكير في خارطة طريق ووضع بدائل من ضمنها الرفع من ميزانية المندوبية.

وأفاد مدير الأوبئة بوزارة الصحة السيد عمر المنزهي أن الوزارة بلورت اتفاقية شراكة مع المندوبية ، تقوم بالخصوص على مرتكزات دستورية وحقوقية ، تتوخى تكريس حق السجناء في العلاج.

وأضاف أن هذه الاتفاقية حددت العديد من الميادين المعنية بالشراكة هي التكفل الطبي والجراحي للسجناء ومحاربة الأمراض ذات الأولوية (السيدا، السل ، السرطان...) والمحافظة على صحة الأم والطفل السجينين ، فضلا عن مجالات التربية الصحية والتأطير.

ندوة جهوية حول وضعية السجون ببني ملال

ينظم المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة ندوة تحت شعار "من أجل أنسنة السجون"، وذلك في سياق المجهودات التي يبدلها المرصد وانسجاما مع التوصيات 100 التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر تقرير سبق أن صادر عنه تحت عنوان "أزمة السجون مسؤولية مشتركة: 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات".

الصبار: السياق الوطني الجديد يضع على عاتق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مسؤوليات في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات

05/12/2012

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أن السياق الوطني الجديد يضع على عاتق المجلس مهام ومسؤوليات في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات في حرص تام على المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

وقال الصبار في حديث لصحيفة (المغربية) . نشرته يوم الاثنين. إن الفصل 161 من الدستور الجديد نص على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية.

وأضاف أن المجلس سيعمل في السياق المؤسساتي والدستوري على المساهمة في إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان واعتبار المجتمع المدني شريكا دائما ومتساويا . وكذا التعاون مع مختلف الفاعلين العموميين بالحكامة الجيدة. إضافة إلى السهر على تقوية انسجام السياسات في مجال حقوق الإنسان.

وبخصوص القيمة الإضافية لإحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان. أكد الصبار أن هذه اللجان تشكل أحد أهم مستجدات النص القانوني المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وإحدى قيماته المضافة. مبرزا أن التجربة المغربية في هذا المجال تعتبر الثانية من نوعها في العالم بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعد التجربة المكسيكية في إحداث آليات جهوية في ظل المؤسسة الوطنية.

وقال في نفس السياق. إن الغاية من إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تتمثل أساسا في تفعيل سياسة القرب من المواطنين ومباشرة قضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية كما أنها تساهم في انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز بناء دولة الحق والقانون.

وحول انتخاب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيسا للجمعية الفرنكفونية لحقوق الإنسان. أكد أن هذا الانتخاب دليل على المكانة التي يحتلها المجلس في الفضاء الفرنكفوني ودوره في حماية حقوق الانسان والنهوض بها وبدور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وتطوير التعاون والتبادل بين المؤسسات المكونة للجمعية بالإضافة إلى المساهمة في إعمال المساطر والآليات التي تنص عليها المقتضيات ذات الصلة بهذا التجمع الحقوقي من أجل التتبع والتقييم الدائمين للممارسات في مجال الديمقراطية والحقوق والحريات في الفضاء الفرنكفوني.

الصبار يغضب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

2012 - 12 - 05

رفض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية، الطريقة التي تعامل به محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مع مطلب استكمال الإدماج الاجتماعي الشامل، واصفين إياها ب"ا لاستهجان "، الشيء الذي اضطرهم إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يوم 10 دجنبر2012، احتجاجا على ذلك.

واعتبر هؤلاء الضحايا في بيان لهم أن الصبار"تنكر للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، وأوضح البيان ذاته أن الصبار عوض أن يتفهم ويستجيب للمطالب المشروعة لضحايا الانتهاكات، باعتبار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصيا على متابعة تنفيذ و تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، عبر عن استهجانه لمطلب الضحايا وحقوقهم.

كما طالب البيان " السلطات الحكوميةالاستجابة الفورية لمطالب الضحايا عبر استكمال متطلبات الإدماج الاجتماعي كما وردت في المذكرة المطلبية المسلمة لرئيس الحكومة".

ضحايا الانتهاكات يحتجون ضد استهجان الصبار لمطالبهم

05/12/2012

يستعد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية لتنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يوم 10 دجنبر 2012، احتجاجا على ما وصفوه بـ "الاستهجان" الذي تعامل به محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، مع مطالبهم.

وعبر الضحايا عن استيائهم العميق اتجاه ما وصفوه بالسلوك الذي أبداه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، في التعامل مع مطلب استكمال الإدماج الاجتماعي الشامل للضحايا.

وقال بيان للضحايا إن الأمين العام للمجلس "تنكر للالتزامات السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، وأوضح البيان أن الصبار "عوض أن يتفهم ويستجيب للمطالب المشروعة لضحايا الانتهاكات، باعتبار المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصيا على متابعة تنفيذ و تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، عبر عن استهجانه لمطلب الضحايا وحقوقهم.

وذكر نفس البيان أنه يسجل باعتزاز التعاطي الإيجابي للهيئات النقابية والحقوقية وبعض الفرق البرلمانية مع مطالبهم واستعدادها لتقديم الدعم و المساندة في أفق إنصاف ضحايا الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، واستكمال إدماج هؤلاء بالشكل الذي يصون كرامتهم ويحميها.

وطالب الضحايا، في نفس البيان، السلطات الحكومية بـ "الاستجابة الفورية لمطالب الضحايا عبر استكمال متطلبات الإدماج الاجتماعي كما وردت في المذكرة المطلبية المسلمة لرئيس الحكومة". كما دعا كافة الضحايا المدمجين في أسلاك الوظيفة العمومية للانخراط في معركة "الكرامة" التي يخوضها الضحايا المعنيون.

انطلاق القافلة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الرباط القنيطرة

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة ندوة صحفية يوم أمس الثلاثاء بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكائن بساحة الشهداء، الرباط.
وخصصت هذه الندوة للإعلان عن انطلاق القافلة الجهوية لحقوق الإنسان، وسياق تنظيمها وبرنامجها العام ومحطاتها، وكذا الأهداف المنتظرة منها.
الإطار العام
في إطار ترسيخ دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الحوار حولها مع جميع الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، بغاية ترجمة دور واستراتيجة القرب اللذين تضطلع بهما اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة في الفترة الممتدة من 7 إلى 22 دجنبر 2012 قافلة جهوية لحقوق الإنسان تفعيلا للتوصية الصادرة عن دورتها العادية الثانية.
وقد استعرض الاستاذ عبد القادر أزريع أهداف هذه القافلة ومن بينها التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من خلال تعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحماية والنهوض والإثراء.
ومن أهدافها الخاصة :
- ترسيخ دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع والإدارة؛
- ترسيخ المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي؛
- خلق شراكات مع الفاعل العمومي والمؤسساتي؛
- خلق علاقات التنسيق والتعاون مع المجتمع المدني؛
- تعبئة الخبرات والشخصيات العمومية والفعاليات المحلية
- تأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم، وخاصة الجامعي وتيسير إمكانية البحث العلمي في المجال وتطويره لخلق تراكم فكري يسند الممارسة الميدانية.
- جعل الفاعل في مجال الإعلام شريكا حقيقيا متفاعلا في مجالات التحسيس والحماية والنهوض، ودعمه من خلال تقوية القدرات في مجال الرصد والتتبع.
وبالنسبة للنتائج المنتظرة يقول أزريع:
- تقوية دور المجلس الوطني ولجانه الجهوية في مجال الوساطة بين المواطنين والإدارة؛
- انطلاق ديناميات تشاورية مع الفاعلين المحليين والجهويين؛
- إبرام شراكات مع الفاعلين المؤسساتيين؛
- إشراك المجتمع المدني محليا وجهويا؛
- تطوير الخبرة المحلية؛
- دعم البحث العلمي في مجال حقوق الإنسان؛
- تقوية قدرات الصحافة والإعلام في مجال حقوق الإنسان.
وبالنسبة للجهات المستفيدة من القافلة هناك
- الشركاء المؤسساتيين؛
- جمعيات المجتمع المدني؛
- الخبرات والشخصيات العمومية والفعاليات المحلية؛
- المنتخبون والمجالس الجهوية؛
- الصحافيون والإعلاميون؛
- الجامعات، والكليات والمعاهد؛
ومعلوم أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان الاستاذ ادريس اليازمي سيلقي درسا افتتاحيا بمناسبة انطلاق القافلة تحتضنه كلية الحقوق باكدال.

Du 7 au 22 décembre : Une caravane de la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra

La commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kenitra organise, du 7 au 22 décembre prochain, une caravane régionale des droits de l'Homme, sous le thème "Les droits de l'Homme: culture, promotion et protection, notre responsabilité".

Au programme de cette caravane, qui s'arrêtera à Rabat, Salé, Skhirat, Temara, Khémisset, Sidi Slimane et Sidi Kacem, des séminaires, des journées d'étude, des ateliers et spectacles de théâtre et des projections cinématographiques.

Cette manifestation consacre l'approche participative prônée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), dans un souci de médiation entre la société et l'administration.

Elle est aussi considérée comme un moyen de resserrer les relations entre les différents acteurs locaux et régionaux dans l'objectif de créer une proximité avec le citoyen, l'acteur institutionnel et la société civile concernant les droits de l'Homme, selon le président de la commission régionale des droits de l'Homme Rabat-Kenitra, Abdelkader Azrii lors d'une conférence de presse.

Il a également annoncé qu'un accord sera signé entre le CNDH et la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Rabat-Agdal à l'occasion de la journée internationale des droits humains le 10 décembre prochain.

Rappelons que la commission régionale des droits de l'Homme s'occupe de recevoir les plaintes concernant toute violation des droits humains. Elle a également pour mission d'exécuter les programmes du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme.

Jeudi 6 Décembre 2012

Aujourd'hui LE MAROC

Dakhla

Le droit à l'environnement et sa contribution à la promotion de la citoyenneté

DNCRà Laâyoune Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

Cette rencontre a dressé un état des lieux des droits environnementaux par secteur d'activité, dont l'urbanisme, la santé, l'eau et l'assainissement.

Le droit à l'environnement a été au centre d'une rencontre organisée récemment à Dakhla par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Ce colloque a réuni des intervenants dans le domaine de l'environnement, dont des représentants des organismes compétents, publics et privés, des élus, des universitaires, des ONG actives dans les domaines des droits de l'Homme et du développement durable, en plus de représentants des commissions régionales du CNDH et d'organisations internationales de la France et de l'Espagne.

Cette rencontre tenue sous le thème : «Pour l'effectivité du droit à l'environnement» a permis de faire ressortir les différentes dimensions liées au droit à l'environnement et de mettre en évidence sa contribution à la promotion de la citoyenneté, en tant que droit essentiel intimement lié aux autres droits à caractère économique, social et culturel. Et lors de laquelle l'accent a été mis sur la nécessité de circonscrire la notion de «droit à l'environnement» et les champs d'intervention qu'elle recouvre.

Selon un communiqué du CNDH, la thématique du colloque a tourné autour de «la corrélation entre le droit à l'environnement et les autres droits humains», «le droit à l'environnement et le droit international», «le droit à l'environnement, quels modes de gouvernance, quels acteurs et quelles approches».

Et d'ajouter que cette rencontre a dressé un état des lieux des droits environnementaux par secteur d'activité, dont l'urbanisme, la santé, l'eau et l'assainissement. Elle a permis d'échanger des expériences autour de cette thématique entre les parties prenantes impliquées dans les secteurs de l'environnement public et privé, les ONG et les experts et de présenter les bonnes pratiques en la matière.

Le communiqué note que le concept de droit à l'environnement est apparu, pour la première fois, sur le plan international avec la déclaration adoptée à Stockholm, en juin 1972, à l'occasion de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement. Il a été consacré progressivement par d'autres conventions internationales ou dans le cadre de Constitutions et de lois nationales.

Et de rappeler que le Maroc a consacré explicitement dans l'article 31 de la Constitution, le droit à un environnement sain en même temps que le droit à l'accès à l'eau et au développement durable. En vertu du même article, l'Etat, les établissements publics et les collectivités territoriales sont appelés à œuvrer à la mobilisation de tous les moyens disponibles pour faciliter l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir desdits droits. ■

البديل الحضاري يعتبر نشرمرسوم حل الحزب فضيحة اسمها بنكيران غيت

05/12/2012

نائب الأمين العام لحزب البديل الحضاري لزووم بريس:
ما نشر وسمي مرسوم بمثابة فضيحة اسميها((بنكيران غيت)) على وزن فضيحة ووتر غيت الشهيرة.

مرسوم رقم ..... الصادر في ..... يتعلق بحل "حزب البديل الحضاري".

إن الوزير الأول

- بناء على أحكام المادة 57 من الظهير الشريف رقم 1.06.18 صادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية.
- و نظرا لأن مسيري حزب البديل الحضاري هم موضوع تحقيق في إطار تفكيك شبكة إرهابية.
- ونظرا لتوفر قرائن تدل على أن المعنيين بالأمر قد استغلوا التعددية السياسية والديمقراطية لإحداث مؤسسة حزبية يستترون وراءها للتحضير لأعمال إرهابية.
- ونظرا لكون هذه الأعمال تهدف إلى الاستيلاء على مقاليد الحكم بالقوة،

يرسم ما يلي:

* الفصل الأول:

"يحل حزب البديل الحضاري ابتداء من تاريخ 20 فبراير 2008".

* الفصل الثاني:

"تحول ممتلكات الحزب إلى مؤسسات حزبية تعينها السلطات الحكومية المختصة".

* الفصل الثالث:

"يكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم".

و حرر بالرباط في 11 صفر 1429
19 فبراير 2008

الوزير الأول

إمضاء .....

عباس الفاسي

انفردت جريد ة الأخبار في عددها16 ليومه الأربعاء 05/12/2012 بنشر ((مرسوم)) حل حزب البديل الحضاري ، وأجوبة السيد مصطفى المعتصم أمين عام حزب البديل الحضاري ورأي أستاذ القانون محمد ضريف بأن المرسوم عادة مايحمل رقما ترتيبيا وتاريخ الإصدار الميلادي والهجري وعلى رأسه شعار المملكة ومذيل بخاتم وتوقيع المسؤول الحكومي ، ولازالت قضية حزب البديل الحضاري منذ الإضراب عن الطعام الذي علقته الأمانة العامة لهذا الحزب ، وجواب السيد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بالبرلمان تتفاعل ، زووم بريس تعيد نشر ((المرسوم)) وحملت أسئلتها هذه المرة لنائب الأمين العام لحزب البديل الحضاري السيد حسن الحسني العلوي لتسليط الضوء على ما تم نشره وتفاعلات ذلك والآفاق الممكنة في ((معركة)) هذا الحزب.

نشرت إحدى الجرائد مرسوم حل حزب البديل الحضاري الذي لطالما أنكرتم حتى وجوده ، ومنكم من نعت رئيس الحكومة بالكذب فما هو ردكم ؟
حسن الحسني العلوي :اطلعنا – كغيرنا –على ما نشر وسمي مرسوم الحل ، فإذا هو عبارة عن ورقة بدون هوية ، لا يحمل شعار المملكة ، وغير مذيل بخاتم ، ولا يحمل أي مرجع ، فهو كأي ورقة لكتّاب الأرصفة ، ولا يحمل لا مواصفات ولا مقومات ورقة صادرة عن جهة رسمية فضلا عن أن يكون صادرا عن وزارة أولى أو يسمى مرسوما أو ينسب لدولة، وهو ما أكدناه سابقا بكثير من اللياقة ، واعتقد أن نضالنا ومعركتنا كحزب يعاني من الشطط فيها تدافع سياسي وقانوني واصطلاحاتهما – إذا صح ما قلتم– تغنينا عن استعمال أي نعت آخر لأي كان ، وإلقاء نظرة واحدة على ما نشر اليوم على انه ((مرسوم)) هو تأكيد لصحة أقوالنا كما انه فضيحة يمكن تسميتها ((بنكيران غيت)) على وزن فضيحة ووتر غيت الشهيرة.

ولكن المرسوم موقع من طرف رئيس الوزراء السابق السيد عباس الفاسي ، وهو الذي كان عليه تبليغكم فما دخل رئاسة الحكومة الحالية ؟

حسن الحسني العلوي : مرة أخرى أقول ما نشر اليوم على انه مرسوم يفتقد لشروط ومواصفات المرسوم ، وجوابا على سؤالكم أوضح أننا نتحدث عن المؤسسة واستمرارها وليس عن أشخاص ، ورئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران هو الذي أجاب أمام البرلمان بوجود مرسوم وأن الأمين العام للحزب السيد مصطفى المعتصم تسلمه من طرف وزارة الداخلية رسميا ،وسيأتي —دون شك– الوقت الذي نطالب فيه بما يفيد التسليم الرسمي الذي له قواعده القانونية ،وسنطالب رئيس الحكومة بالإدلاء بشهادة التسليم أو محضر التسليم ، أو حتى توقيع على التسليم ،وربما نطالبه بتأكيد أن ما نشر اليوم هو المعتمد لديه وأنه هو ما يعتبره مرسوما حسب فهمه للقانون،أو نكتفي بصمت رئاسة الحكومة كإقرار بذلك.
وأثير انتباهك إلى أننا في الظروف الحالكة لمحنة اعتقال الأمين العام السيد المصطفى المعتصم وهو لا يزال في السجن ، تم عقد المجلس الوطني للحزب يوم: 27/02/2011 وكان الوزير الأول حينها هو السيد عباس الفاسي ولم يتم منعه بدعوى حظر الحزب ، بينما منعنا من عقد مجلسنا الوطني يوم :23/09/2012 بدعوى أن الحزب محظور، والسيد عبد الإله بنكيران هو رئيس للحكومة.

هناك من يعتبر أن مطالبكم وما تسمونه معركة نضالية أصبحت جزءا من أجندة أطراف أخرى تستهدف النيل من رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران وحزبه وأنكم أصبحتم وقودا لهذا الاستهداف ؟

نضالنا اتخذ أشكال متعددة منذ اعتقال السيد مصطفى المعتصم ،وإطلاق سراحه وهو متواصل لرفع الشطط والظلم الذي يعاني منه حزبنا والذي زاد أخيرا بمنع انعقاد مجلسه الوطني واستمرار مقراته مغلقة منذ تشميعها،بل إن التضييق بدأ يأخذ أشكالا أخرى ، ورغم ذلك صبرنا حتى ولد صبرنا صبرا حسب قول الأمين العام للحزب السيد المصطفى المعتصم في أحد حواراته ، ونحن اليوم عندما نرفع إيقاع نضالنا فلأننا مضطرون لذلك بعدما استنفذنا جلسات الحوار مع رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران نفسه دون جدوى ، وقد يتقاطع نضالنا مع ما أسميته أجندة أطراف أخرى ربما تكون لها غايات أخرى أو أنها فقط تقوم بدورها كمعارضة ضمن قواعد الديمقراطية المتعارف عليها،فهذا ليس صنعنا ولا يد لنا فيه ، وشخصيا جالست رئيس فريق العدالة والتنمية السيد عبد الله بوانو لتعريفه بطبيعة مطالبنا ومحاولة إيجاد حل ، وكما سبق وقلت مرارا أن أفق مطالبنا هو رفع الشطط والظلم عن حزبنا، وأننا لا نستهدف أحدا لا شخصا في موقع المسؤولية ولا حزبا ،ولن نكون لا وقودا ولا حطبا لأحد،وعلى من يظن أو يخشى ذلك عوض أن يلومنا نحن بعدما قمنا بالحوار و الإعذار والإنذار أن يسارع بتسوية وضعية حزب البديل الحضاري ورفع يد الشطط عنه.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

حمل الأمين العام المصطفى المعتصم المجلس الوطني لحقوق الإنسان جزءا من مسؤولية تسوية وضعية حزب البديل الحضاري ، كما دعا بيان الأمانة العامة للحزب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل الفوري لجعل حد للشطط والانتهاك للحقوق السياسية لرجال ونساء البديل الحضاري،لماذا؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة كان حاضرا بعمله في الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة ، واستقبلهم في مقره بالرباط فور الإفراج عنهم ،ومن مسؤوليته التصدي للخرق وإجراء التحريات والتحقيق ، وربما المعتصم – كما غيره– يتمنى على المجلس أن يبادر ،كما بادرت غيره من الجمعيات الحقوقية والسياسيين والنقابيين وهيئة الدفاع إلى الحركة والفعل في هذا الملف.

ماذا بقي في برنامجكم النضالي بعد نشر ما سمي بالمرسوم؟

إن نشر ما سمي بالمرسوم على علاته وملاحظات ذووا الاختصاص عليه ، يضعنا مع بعض التجاوز أمام ((واقعة قانونية)) ،سنستشير دفاعنا بخصوصها من جهة لاتخاذ المتعين ، وتأكدوا أننا لن نتراجع ولن نتنازل عن حقوقنا،وأننا بنفس القدر منفتحون على أي مبادرة تحفظ حقنا في الوجود والعمل كحزب (بديل حضاري)، كان ولا يزال وسيبقى حزبا وطنيا ديمقراطيا مؤمنا بالحوار ويحترم الجميع.

عزيز ايدامين يكشف لـ"فبراير.كوم" حقيقة استنطاق حقوقيين مغاربة في مصر

الاربعاء 5 ديسمبر 2012

تناقلت مختلف وسائل الإعلام الوطنية، خبر توقيف المخابرات المصرية، لناشطين حقوقيين مغربيين في مطار القاهرة بمصر، فور وصولهما إليه، ويتعلق الأمر بالناشط الحقوقي عزيز إدامين والناشطة العشرينية وداد ملحاف.

الأنباء المنقولة، أفادت أن إيدامين كان خلال زيارته لأرض الكنانة مكلفا بمهمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأن الدعوة كانت موجهة من شباب الثورة (6 أبريل)، كما قالت إن التحقيق معه ومع ملحاف دام لساعات.

وفي اتصال هاتفي لـ " فبراير.كوم " بعزيز إيدامين، نفى أن يكون قد زار مصر بتكليف من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو بدعوة من شباب الثورة، كما شدد على أن ظروف توقيفه كانت عادية ومتوقعة، لأنه زار مصر مرتين في أقل من أسبوع، وما أثار مستنطقيه، يضيف إيدامين، هو تغييره للصفة الخاصة بغرض زيارة مصر.

هذا وكذب متحدثنا كل ما نقل عن توقيف وداد ملحاف، أو تعرضها لمضايقات، بل ظلت تنتظره فوق أريكة بالمطار حسب ما جاء في روايته لـ " فبراير.كوم ".

وحول الغاية الحقيقة من السفر إلى مصر، صرح نفس المتحدث، أنه تلقى دعوة من " مركز القدس للدراسات السياسية " وذلك قصد تقديم تجربة العدالة الانتقالية والعمل الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب، لـ 40 شابا وشابة سوريين، من مختلف الحساسيات، من بينها " سوريا لنا، سوريا حرة، الأكراد، شباب وشابات من الطائفة العلوية، وشباب من تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا ".

وذكر إدامين في تصريحه، أن العرض الذي قدم خلال اللقاء، يتعلق بالتفكير المشترك بين المتصارعين داخل سوريا من الآن، في العدالة التصالحية عوض العدالة الإنتقامية، وخاصة تجاه ضباط الجيش والأمن.

missions la formation

Caravane des anciens mineurs marocains en France

Une mémoire ressuscitée

Depuis lundi dernier, la caravane des anciens mineurs marocains en France a atterri à Agadir, après avoir entamé un long périple à Ouarzazate, Guelmim, Taroudant, Tiznit… Cette action initiée par l'association des mineurs marocains du Nord-Pas-de-Calais vise à mettre en exergue les sévices endurés par ces travailleurs du sud du Maroc, depuis leur débarquement du bled vers l'Hexagone, après avoir été «sélectionnés» par le fameux recruteur Félix Mora. Les organisateurs ambitionnent également, à travers cette activité d'envergure, de tendre les passerelles de mémoire collective et de conscience plurielle, parmi les chercheurs, les acteurs associatifs, les institutionnels, les étudiants… en vue de rallier l'ère révolue avec les mutations contemporaines. Pour ce faire, les initiateurs ont mis en œuvre, par le truchement de nombre d'intervenants aussi bien nationaux que locaux, notamment une exposition inédite dont le vernissage a été lancé au musée amazigh municipale, le projection d'un film intitulé «les

gueules noires racontent le charbon» dont la présentation a été effectuée à l'amphithéâtre de la chambre de commerce, d'industrie et de services, la présentation d'une pièce de théâtre au service des droits de l'homme, samedi prochain, à la salle de l'hôtel de ville, sous le thème «mémoire d'un mineur marocain dans les houillères du Nord-Pas-de-Calais», les visites guidées destinées aux élèves des établissements scolaires, hier dans la journée… «C'est une occasion propice pour toute la communauté locale et régionale de prendre contact avec les membres de l'association des mineurs et de se constituer un regard croisé en présence d'un parterre de d'intéressés et d'experts en matière du phénomène migratoire, tant dans le sens de l'immigration que l'émigration», dira Dr Mohamed Charef, président de la commission régionale du Conseil national des droits de l'homme.

Dans le même sens, enchaîna Dr Omar Halli, président de l'université Ibn Zohr qui se focalisa, entre autres, de l'apport notoire de son département, à travers le master de l'émigration, de la communication, ainsi que la présence assidue de l'observatoire régional marocain : migrations et sociétés (ORMES), d'autant plus que l'implication estudiantine dans ces masters se fait de plus en plus ressentir. De son côté, Dr Brahim Hafidi, président du Conseil régional Souss Massa Drâa n'a pas manqué de préciser l'excellence de cette initiative de nature à enrichir la connaissance au niveau de l'évolution sociétale, aussi bien dans les pays d'accueil que ceux d'origine dont le Maroc représente une référence riche et potentielle. Il est à signaler, enfin, que cette caravane a été bien entourée par la participation diverse et précieuse d'un certain nombre de contributeurs, grâce aux valeurs que dégage cette action, celle de la synergie, de la solidarité et de l'humanisme.

Saoudi El Amalki